

تطبيقها على مراحل، مؤشراً على أن تجميد القرار الرقم ٨٥٤ الخاص بتعهد المحاضرين الأجانب، ماهو في الواقع المحاولة للتصويه.

لقد أجمعت سلطات الاحتلال نحو ٢٢ محاضراً، لرفضهم التوقيع على الوثيقة، وتسيب ترحيلهم بنقمة واسعة في الأوساط الدولية في أوروبا وأميركا، وطلبت هذه الأوساط الحكومة الاسرائيلية بوقف إجراءاتها ضد المؤسسات الأكاديمية ومحاضريها في المناطق المحتلة، وكانت النتيجة منتظرة، فقد أدعت السلطات الاسرائيلية أكثر من مرة أنها قامت بتعديل الوثيقة، أما المحاضرون في الجامعات الفلسطينية فقد كان ردهم واضحاً، وهو أن التعديل تعرض للشكل فقط، ولم يمس الجوهر، وأن المعركة قائمة حتى إسقاط الوثيقة نهائياً (أرشيف دار الجليليل، عمان، الرقم ٦٣٠، ١٩٨٢/١٢/١١).

ورداً على هذه الاجراءات، وقع ٢٠٠ أستاذ ومحاضر في الجامعات الاسرائيلية على عريضة تدعو للكف عن طرد المحاضرين الأجانب، والتوقف عن ارضائهم على توقيع الوثيقة السياسية التي تلحق أكبر الضرر بحرية العمل الأكاديمي، ولا تعيد الأمن الاسرائيلي في شيء. ومن الموقعين على العريضة عدد من كبار العلماء الحائزين على جائزة اسرائيل (هارتس، ١٩٨٢/١١/٢١). وفي ١٩٨٢/١١/٢٩ اجتمع ممثلو المحاضرين في جامعة بيرزيت والنجاح وبيت لحم في القدس الشرقية، وقرروا رفض الحل الوسط الذي طرحته وزارة الدفاع الاسرائيلية تجاه النماذج الجديدة لقبول المحاضرين الأجانب في الضفة الغربية (هارتس، ١٩٨٢/١١/٣٠). وفي ١٩٨٢/١٢/١ اجتمع عدهاء وممثلو المحاضرين في جامعات الضفة الغربية، مع رئيس الإدارة المدنية بالوكالة، وتداولوا معه في الوثيقة بصيغتها الجديدة، وأعلن وفد الجامعات رفضه للوثيقة التي تصر على عدم الاتصال أو التعامل مع م.ت.ف. (الشمع، ١٩٨٢/١٢/٣).

واستمراراً منها في الاسلوب التعسفي، استدعت الإدارة المدنية يوم ١٩٨٢/١٢/٣ ستة من أساتذة جامعة بيت لحم الأجانب، وطلبت اليهم التوقيع على تصريح العمل الجديد، ووافق

الاساتذة على التوقيع على ما جاء في القسم (١) من نماذج تصريح العمل، غير أن السلطات رفضت هذا، وأبلغتهم أن عليهم الامتناع عن التعليم في الجامعة، وسمحت لهم بالبقاء كسياح فقط؛ وأخبرتهم أن هناك فرقاً بين اذن السياحة واذن العمل (القدس، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكر نقلاً عن أوساط أمتية اسرائيلية، أن التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. والذي يجري تطبيقه الآن على المحاضرين الأجانب في جامعات الضفة الغربية، كشرط لاستخدامهم، سيتوسع ويشمل رجال الدين المسيحيين، وقالت هذه الأوساط ان رجال الدين المسيحي الذين سيطلبون بالتوقيع في هذه المرحلة، هم مجموعة من رجال الدين الفرنسيين الذين يعملون كمحاضرين في مدارس الفرير في القدس الشرقية، وفي جامعة بيرزيت (هارتس، ١٩٨٢/١١/٢٦).

وسعيماً وراء ايجاد حل للمحافظة على مصلحة الطلاب، قدم رؤساء الجامعات في المناطق المحتلة اقتراح تسوية يقضي بتجنب ذكر اسم م.ت.ف. في نموذج التعهد، غير أن الإدارة المدنية رفضت الاقتراح، وكان النص المقترح من قبل رؤساء الجامعات هو تعهد بعدم تأييد أية منظمة معادية، بينما النص الذي تصر عليه الإدارة المدنية هو الالتزام بعدم تأييد م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى.

وعقب حكمت المصري، رئيس مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس على الموضوع قائلاً: دلا أفهم هذا التعنت من جانب الإدارة المدنية، هل من الصعب قول انني أخطأت؟ خلال سنوات خلت لم يطلب من أحد التوقيع على مثل هذه الصيغة، وقد أدت الى ضجة في كل أنحاء العالم، فلماذا هذا التعنت؟ ليست لدى الإدارة المدنية الوسائل الكافية للتأكد فوراً من مواقف المحاضرين من م.ت.ف. وماذا يغير هذا التعهد من الواقع؟ (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٦).

مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية

مع اشتداد الهجمة الشرسة من قبل سلطات الاحتلال ضد سكان المناطق المحتلة، ارتفعت أصوات في اسرائيل تندد بهذه السياسة وتطالب بوضع حد لها، ولقد أدان بشدة عضو مركز